مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢
المجلد ٨ العدد ١ (١٥-٢٧) يوليو ٢٠٢٤
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في القارة الأفريقية

ندا إيهاب عز الدين احمد[١] مصطفى كامل خليل احمد [٢] حسين حسن على ادم[٣]

[١] قسم السياسة والإقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة اسوان
[٢] قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة اسيوط
[٢] قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعــة الأزهر، اسيوط

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

الملخص:

القارة الأفريقية غنية بالموارد الطبيعية والبشرية التي يمكن استثمارها بشكل فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. الاستثمار في التعليم والتدريب، تطوير البنية التحتية، تعزيز الاقتصادات الرقمية، وإدارة الدين، هي بعض الاستراتيجيات الهامة لتحقيق هذا الهدف .تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التكامل الاقتصادي الإقليمي، والتنوع الاقتصادي، يمكن أن يساعد أيضًا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. من الضروري أيضًا التركيز على البيئة والاستدامة لحماية الموارد الطبيعية وضمان الاستقرار على المدى الطويل .يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في أفريقيا حوكمة رشيدة، وتطوير النظام الصحي، وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير. الابتكار والبحث والتطوير يمكن أن يدفع الاقتصاد للأمام ويوفر فرصًا جديدة للنمو والتوسع .نتائج تنفيذ هذه الاستراتيجيات قد تشمل تحسين معدلات التوظيف، تحقيق الاستقرار السياسي، تحسين الصحة العامة، تقليل الفقر والتفاوت الاجتماعي، وتحسين بنية الديموغرافية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول الأفريقية أن تكسب اعترافًا ونفوذًا أكبر على الساحة الدولية من خلال تحقيق التقدم في هذه المجالات .في النهاية، النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا يعتمد على التنسيق والاستثمار من قبل الحكومات والقطاع الخاص، بالإضافة إلى الدعم من المؤسسات الدولية. بالتأكيد، يوجد تحديات كبيرة في الطريق، لكن القارة الأفريقية تملك القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام بالاستفادة من ثرواتها الطبيعية والبشرية بشكل فعال ومستدام. تطلب الأمر التركيز على تحقيق التكامل الإقليمي، تعزيز الحوكمة الرشيدة، تطوير القدرات البشرية، وإدارة الدين والبنية التحتية بشكل ملائم. النجاح في هذه المجالات سيتيح للقارة الأفريقية أن تحقق نمواً اقتصادياً مستداماً وتحسين مستوى المعيشة لسكانها.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الاستثمار، البنية التحتية، الحوكمة الرشيدة، الاستقرار السياسي

مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية والبشرية في القارة الأفريقية موضوعًا حيويًا وهامًا يتطلب اهتمامًا كبيرًا من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. تسعى التنمية إلى تحقيق تحسينات مستدامة في حياة الأفراد والمجتمعات، وتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تتمتع القارة الأفريقية بإمكانات هائلة لتحقيق التنمية، حيث تزخر بثروات طبيعية وبشرية غنية ومتنوعة. ومع ذلك، تواجه القارة تحديات كبيرة تعوق تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الفقر، والبطالة، وعدم المساواة، والصراعات، وتغير المناخ.

تتطلب التنمية في القارة الأفريقية مقاربة شاملة ومتكاملة تركز على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. يتطلب ذلك استثمارات كبيرة في البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والزراعة، والصناعة، والتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر تعزيز الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد، وتعزيز حقوق الإنسان، وتمكين المرأة والشباب.

يمكن للتحسينات في التعليم أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والابتكار، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم تحسين الصحة العامة في زيادة متوسط العمر المتوقع وتحسين جودة الحياة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية والبشرية في القارة الأفريقية عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. من خلال التعاون والعمل المشترك، يمكن للقارة الأفريقية أن تتغلب على التحديات التي تواجهها وتحقق التنمية المستدامة والشاملة التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تحديد العوامل التي تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في القارة الأفريقية، وكيفية التغلب على هذه العوامل لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

أهداف البحث:

:يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية

.توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها في تحقيق الرفاهية للمجتمعات

.تحليل العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية

.تحديد التحديات التي تواجه القارة في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية

اقتراح استراتيجيات وحلول لتعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية في القارة الأفريقية.

منهج البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتمد على تحليل البيانات والمعلومات المتاحة حول التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية، واستعراض الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة. كما يستخدم البحث المنهج الاستقرائي، حيث يتم استخلاص النتائج والتوصيات من خلال تحليل الحالات الفردية والدراسات المقارنة.

:تعريف التنمية

التغيير الذي يحدث للمجتمع بالشكل الذي يضمن انتقاله من الوضع الراهن إلى الوضع الذي يتوجب أن يكون عليه، بما في ذلك تحسين وتطوير لأحوال الناس باستغلال الموارد والإمكانيات المتاحة بالشكل الأمثل.

ويوجد تعريف اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ ينص على أن التنمية هي: العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الشعب والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وذلك لمساعدتها على الاندماج في الحياة والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن.

:مفهوم التنمية الاقتصادية ونشأتها

التنمية الاقتصادية هي عبارة عن مقياس اقتصادي يعتمد على التكنولوجيا، للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة، بهدف تحسينها كالانتقال من الاقتصاد التجاري إلى الاقتصاد التجاري المعتمد على التكنولوجيا، أو الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي.

:نشأة التنمية

تعد الفترة التي تلي الحرب العالمية الثانية أول ظهور لمفهوم التنمية خصوصاً بعد خضوع العديد من الدول للاحتلال الأوروبي، الأمر الذي أثر بشكل كبير على مجتمعاتها وعلى مستوى معيشة الفرد فيها نظراً لاستغلال الاحتلال لمواردها بشكل كامل، وقد اهتم البنك الدولي في عام ١٩٨٥ بمتابعه التنمية الاقتصادية في الدول النامية خاصة تلك المنخفضة الدخل نسبيا بالنسبة للفرد . كما أكد الاقتصادي ألبرت هيرشمان وهو أحد المساهمين الرئيسيين في اقتصاديات التنمية، أن التنمية الاقتصادية نشأت ونمت لتركز على المناطق الفقيرة في العالم خاصة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث يعتبر هيرشمان أن العقبة الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة لا تكمن في ضيق نطاق السوق المحلية وإنما في ضعف القدرة على اتخاذ قرارات التنمية خاصة القرارات المتعلقة بالاستثمار. ووفقا للاقتصادي هيرشمان فإن التنمية الاقتصادية هي عمليه ديناميكية تنقل الاقتصاد

باستمرار من حاله عدم توازن إلى حاله عدم توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل، وكل حالة توازن جديدة تخلق قوة وحوافز تعمل على تصحيح حاله عدم التوازن التي سبقتها وخلق حاله توازن لاحقة.

وتؤكد بعض الدراسات على أن تحقيق النمو الاقتصادي على المدى القصير والقدرة على إدامته يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل . وهكذا أصبح للتنمية دور محوري ومهم في الواقع الاقتصادي للدول وتحديداً تلك التي تعاني صعوبة كبيره في التعامل مع قطاع الاقتصاد الخاص بها وكمثال على ذلك قارة إفريقيا التي هي موضوع هذا البحث.

الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

هناك فرق كبير بينً النمو الاقتصاديً وًالتنمية الاقتصاديةً.

النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل علية الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون النظر إلى كيفية توزيع الدخل الحقيقي بين أفراد المجتمع أو بنوعية وجودة السلع والخدمات، أي أن النمو الاقتصادي هو تغيير إيجابي ذو طابع كمي في كمية السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في فترة زمنية معينة. بينما تركز التنمية الاقتصادية على التغيير الهيكلي في توزيع الدخل ونوعية وجودة السلع وتهتم بالخدمات المقدمة لأفراد المجتمع، فهى العملية التي يتم من خلالها زيادة الإنتاج والخدمات وزيادة متوسط الدخل الحقيقي وتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة، أي أن النمو الاقتصادي هو تغيير إيجابي ذو طابع كيفي مرتبط بإحداث تغييرات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

وبالرغم من أن قياس النمو الاقتصادي يقوم على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مع استبعاد آثار التضخم، حتى يعطي نتائج أكثر دقة، من الممكن أيضًا قياسه وفقاً للقيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن قياسه وفقاً لبيانات الدخل القومي الإجمالي، وهذه الطريقة يعتمدها البنك الدولي في حساباته، وتضم هذه البيانات الدخل الذي تحققه البلاد خارج أراضيها.

وبحسب موسوعة المعلومات المالية والاقتصاديةً إنفستوبيدياً فإن النمو الاقتصادي له تأثير مضاعف، فمع نمو الاقتصاد، تسجل الشركات طفرة في الأرباح وبالتالي تزداد أسعار الأسهم، ومع مكاسب الشركات تتضاعف الاستثمارات، ما يعني إضافة المزيد من فرص العمل وزيادة الدخل، وتحفيز المستهلكين على إنفاق المزيد من الأموال. كما ويساعد نمو الاستثمارات والأرباح وزيادة الدخل فرص العمل والإنفاق، إلى المزيد من النمو الاقتصادي، ولهذا تستهدف الحكومات بشكل أساسي تسجيل معدلات نمو موجبة لتحسين أوضاعها الاقتصادية وزيادة مستوى رفاهية المواطنين.

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية، فالمقصود بها تحول الاقتصادات الناشئة إلى اقتصادات متقدمة، أو تحويل الاقتصادات البسيطة إلى أخرى صناعية حديثة، أو تحويل الدول ذات مستويات الدخل والمعيشة المنخفضة إلى أخرى مرتفعة، وهي العملية التي يتم عن طريقها رفع مستوى التعليم والرفاهية وتحسن .الصحة العامة للمواطنين

تعكس التنمية الاقتصادية التحسن النوعي والكمي في الاقتصاد، والتغيرات السكانية التي تحدث خلال فترة التطور المنشود، مثل التحول من الزراعة إلى الصناعة ثم إلى الخدمات، ومن أهم النتائج المترتبة على هذه العملية زيادة متوسط العمر المتوقع، تحسين وتدعيم الإنتاجية، وزيادة معدلات القراءة والكتابة والمعرفة

في الغالب يتم تصنيف الدول النامية وفقاً لمعيار نصيب الفرد من الدخل، وتحدث التنمية الاقتصادية عند زيادة نصيب الفرد من الدخل، والذي يعكس قيمة السلع والخدمات .المتاحة لكل مواطن

وهذا يعني، أن النمو الاقتصادي، يركز على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعكس إجمالي النشاط الاقتصادي في البلاد خلال فترة زمنية معينة، أما التنمية الاقتصادية فهي تركز على كيفية تأثر المواطنين ومستوى معيشتهم في دولة معينة.

وتوضح الدراسة في هذا المبحث آلية تحقيق التنمية من حيث الوقوف على مقوماته:

:مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية –

أفرزت التجارب الدولية عدداً من الركائز التي تتبناها الدول في سعيها لتحقيق التنمية وهي تمثل قواسم مشتركه تحدد أهم عناصر تصميم وتنفيذ الخطط الإنمائية.

كما وأوضحت بعض الدراسات حول التنمية الاقتصادية ومحدداتها في الدول النامية أن التنمية الاقتصادية في هذه الدول تعتمد على مقومات أساسية من أهمها الموارد البشرية والطبيعية والتكنولوجيا ونفقات البنية التحتية حيث أن توفر تلك المقومات ونوعيتها يؤثر على مدى ما تحققه الدولة من انجاز في مجال التنمية الاقتصادية وتشيد الدراسات أيضاً إلى ضرورة وجود قوه عاملة مؤهلة لتحمل مهام العملية الإنمائية وهذا ما نحصل عليه من خلال سياسات التعليم والتدريب ويمكن القول أن استراتيجيات التنمية في الدول النامية يجب أن تستند إلى إدارة كفء ومثلى لكل من المقومات الطبيعية والبشرية والمادية المتاحة وتوجيه تلك المقاومات نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويمكن إيضاح هذه المقومات على النحو التالي:

:أولاً:مقومات التنمية الاقتصادية في المجال السياسي

: التنظيم السياسي _١

إن التنمية الاقتصادية تتطلب خلق تلاحم قومي بين أفراد المجتمع من أجل تحقيق وانجاز عملية الإنماء الاقتصادي، ويعد التنظيم السياسي هو الهيئة المسؤولة عن خلق وتنظيم هذا التلاحم حيث أن نجاح عمليه التنمية الاقتصادية يتطلب إنشاء تنظيم سياسي ممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية حيث أن النظام السياسي الفاسد بعيد كل البعد عن الاهتمام بدخل الفرد،الأمر الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي وبالتالي على التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

:الأمن السياسي _٢

إن الاستقرار والاستقلال والأمن السياسي يعتبر احد الشروط الأساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي حيث أن جميع الدول التي تعرضت للاستعمار قد تم استغلال ثرواتها المختلفة مع إهمال جانب التنمية الاقتصادي فيها وتدمير بنيتها التحتية وتفشي الفقر والبطالة، وبعبارة أخرى إن الاستقلال السياسي يعني السيطرة على الموارد والقدرة على توجيهها واستغلالها بالشكل الأمثل.

:ثانياً :مقومات التنمية الاقتصادية في مجال الموارد الطبيعية والمادية

١. توفير مصادر التمويل : يقصد هنا بالتمويل اللازم لتنفيذ خطط التنمية حيث ينقسم التمويل إلى مصدرين:

أ_ مصادر محليه للتمويل : والتي تشمل المدخرات الاختيارية لكل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال بقسميه العام والخاص، ومدخرات التمويل الحكومي والتمويل التضخمي.

ب _ مصادر خارجية للتمويل: والمتمثلة في التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية كمؤسسه التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي بالإضافة للمنح والمعونات والقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية.

٢ –التخصيص الأمثل للموارد المتاحة في إطار الاستدامة البيئية والعدالة بين الأجيال: الأمر الذي يتطلب توزيعاً عادلاً ورشيداً للموارد التي تمتلكها الدولة بين الحاجات المختلفة بغاية تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة بتلبية احتياجاتهم الأساسية و يتم ذلك من خلال:

ترشيد استهلاك الموارد غير المتجددة

الحد من التلوث البيئي

حماية النظام الحيوي

تحسين جوده الحياة

.إحداث تغييرات جذريه في أنماط الاستهلاك والإنتاج السائدة

:توفير بيئة للأعمال داعمة للاستثمار ولدور القطاع الخاص -٣

من أجل خفض معدلات البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي وهنا يجب إجراء مفاضلة بين البدائل الاستثمارية في القطاعات والأنشطة المختلفة بحيث تتوجه الموارد نحو القطاعات الأكثر ارتباطا بانجاز الأهداف الإنمائية المرسومة وكمثال على ذلك ما للقطاع الخاص (المتمثل بالشركات الصغيرة والمتوسطة) من قدرة على تحقيق الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر وتقليل معدلات البطالة وتنويع الصادرات ومسانده القطاع العام بالإنتاجية.

:الحوكمة الرشيدة وزيادة نفقات البنية التحتية -٤

:يقصد بالحوكمة الرشيدة

- إشراك قاده القطاع الخاص في اتخاذ القرارات وإجراء البحوث اللازمة للنهوض بكفاءة السوق ومستوى الإنتاج وهو ما يسمى بالتقارب.

- الإصرار على الجودة وذلك من خلال اختبار الاستثمارات مع المقاييس العالمية ومعايير الأداء العالي لتصبح السلاح قابله لدخول السوق العالمية وتحقيق تنافس مع السلع الأخرى.

- تحفيز الاقتصاد مع رفع القيود كان تعطى تسهيلات لقطاع معين من الصناعة من حيث التراخيص وتوفير المكان والسهولة بالحصول على رخص الاستيراد، ويمكن أن تعطى هذه التسهيلات في القطاع الزراعي في حال كان البلد اقتصاده زراعيا مع توفير الأسمدة والأدوات اللازمة والمساعدة في تحسين الظروف المناخية بتوصيل المياه والكهرباء لهذه المناطق.

- تخفيضات ضريبية وتأتي هذه التخفيضات في سبيل تشجيع المستثمرين على الاستثمار في قطاع معين دون عن سواه حيث أن النمو الاقتصادي يزداد بزيادة رأس المال فتخفيف الضرائب يؤدي إلى إعادة الأموال للمستهلكين وبالتالي زيادة إيرادات الشركات والمؤسسات وزيادة الأرباح .

بالنسبة لزيادة نفقات البنية التحتية:

إن كفاءات الإنتاج الاقتصادي تزداد عن طريق زيادة نسبة الإنفاق على الآلات والمعدات الحديثة والمعتمدة على التكنولوجيا في المعامل، كما أن بناء الطرق والجسور كإنشاء الطرق السريعة، والموانئ، وانظمه الصرف الصحي، جميع ما ذكر يساهم في خلق فرص عمل وإنتاج بكفاءة أفضل الأمر الذي من شأنه تعزيز السياسات الاقتصادية والتنموية في مشاركه جميع فئات المجتمع في إطار (العدالة والشفافية والرقابة والمسائلة) بالتزامن مع استقلاليه السلطات القضائية والتشريعية وخلق هيئات رقابية مستقلة وجميع ما ذكر يتطلب إجراء إصلاحات هيكليه في نظم الإدارة العامة وتحسين أداء العاملين في الإدارات الحكومية لرفع كفاءة تقديم الخدمات .

٥- تطوير العلاقات الخارجية وتحسين التنافسية الدولية:

من خلال الاعتماد على قطاع التجارة الخارجية لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي واستغلال الموارد المتاحة الأمر الذي يؤدي إلى:

توفير القطع الأجنبي الأمر الذي يساعد على تمويل المستوردات الخاصة بالتجار والصناعيين، الأمر الذي من شأنه المساعدة في العملية الإنتاجية نظراً لتوفر المواد الأولية المطلوبة.

جذب الاستثمار لداخل البلد إذ أن قارة إفريقيا بحاجة إلى رؤوس أموال واستثمارات كبرى لسد الفجوة في البنية التحتية، حيث أن تدفق الاستثمار الأجنبي يمثل أهم عنصر من عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية خاصة حيث أنه احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات هذا التمويل في السنوات الماضية فبلغت التدفقات النقدية من الاستثمار الأجنبي للدول النامية مستويات قياسيه وصلت إلى ٦٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ وهو ما يمثل زيادة بمقدار (٢٠) بالمئة عن سنه ٢٠٠٥ .

رفع الكفاءة الإنتاجية بهدف التنافس الأمر الذي يمكن من دخول السلع المنتجة للسوق العالمي وحصولها على فرصة بالتنافس مع البضائع الأخرى. كما أن التصدير يعزز قيمه العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ويحد من أثر التقلبات الاقتصادية غير المرغوبة . وكلما زادت قدرة الدول على زيادة حصتها في الأسواق العالمية من السلع المنتجة محليا بكفاءة زادت قدرتها على دفع عجله التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد. حيث أن تراجع مستويات التعليم يؤدي إلى تدني فرص أغلب الاقتصاديات في المنافسة في السوق الدولية.

: ثالثاً : مقومات التنمية الاقتصادية في مجال تنمية الموارد غير المادية

إن نجاح الدولة في تحقيق الأهداف الإنمائية لا يعتمد فقط على توفير وتخصيص الموارد الطبيعية والمادية حيث أثبتت تجارب الدول في مجال التنمية الاقتصادية أن النجاح مرتبط بتنمية واستثمار رأس المال غير المادي أو كما يسمى في الدراسات المدنية رأس المال غير الملموس والمتمثل في:

.الموارد البشرية –

.المهارات التكنولوجية

رأس المال الاجتماعي المتراكم الناشئ عن المشاركة الفعالة لكافة أطراف المجتمع

.العناصر المؤسسية اللازمة لتنسيق جهود تلك الدول . (البنك الدولي ٢٠٠٨)

: وتتمثل آليات تنمية الموارد غير المادية للدولة في

- .تبني الأنشطة كثيفة المعرفة
- .تدريب القوى العاملة على استخدام وتطوير الأساليب التكنولوجية الحديثة
- .تنمية الأصول المعلوماتية والملكية الفكرية
- .إدارة وتنمية المعارك والمهارات التي تمتلكها القوى البشرية في مجال تقنيات المعلومات
- . تطوير مهارات البحث العلمي

: ومن أهم المقومات غير المادية للتنمية الاقتصادية ما يلي

أ– تنمية الموارد البشرية : أكدت الدراسات على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري على اعتباره استثماراً لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي.

ويعزى هذا الاهتمام بالعامل البشري نظراً لقدرة البشر على التعلم والتجديد والابتكار وتطوير سبل استغلال الموارد المتاحة واستخدامها بكفاءة وزيادة إنتاجيتها وتتضمن التنمية البشرية توسيع الخيارات الإنسانية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف تحسين مستوى المعيشة للفرد.

أي أن خطط التنمية يجب أن تكفل قدراً من التوازن بين تنمية العنصر البشري وتحقيق التنمية الاقتصادية

: وإن الهدف الأساسي للتنمية البشرية هو رفع كفاءة العنصر البشري من خلال

التعليم

التدريب

الرقابة الصحية

إكسابه المعارف والمهارات والقدرات

على أن يتم تخصيص الاستثمار في رأس المال البشري في مجال التعليم والصحة والتدريب وفقا لمعدل العائد منه في كل المجالات.

وقد أظهرت بعض الدراسات التي اعتمدت على تحليل بيانات السلاسل الزمنية لعدد من الدول وجود علاقة معنوية قوية في الاتجاهين بين معدل التنمية الاقتصادية وكل من الإنفاق العام على الصحة والتعليم الأمر الذي يظهر أن العلاقة بينهما تبادلية.

: إدارة النمو السكاني ب-

تؤثر معدلات النمو السكاني والتوزيع العمري للسكان على العائد المتوقع من سياسات التنمية البشرية فضلاً عن معدلات التنمية الاقتصادية، وكمثال على ذلك يمكن القول أن الزيادة في أعداد الخريجين بمعدل أكبر من الوظائف الموجودة في القطاعات المختلفة سيؤدي إلى ارتفاع البطالة بين المتعلمين الأمر الذي يسهم بانخفاض الفوائد الاقتصادية للتعليم وهذا ما يضعف مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية.

: الاستفادة من اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ت-

يهتم اقتصاد المعرفة بالتركيز على تراكم المعارف وتوظيفها وتطويرها بهدف تحسين نوعية الحياة حيث أن المعرفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، ويرتبط اقتصاد المعرفة بإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنتاج السلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة من خلال الموارد البشرية المؤهلة والمدربة.

: ويمكننا قياس حجم الاقتصاد المعرفي ونموه باستخدام العديد من المؤشرات مثل

نسبة المكون المعرفي من قيمة السلع والخدمات المنتجة.

نسبة الصادرات والواردات المعرفية من حجم التجارة الخارجية.

مؤشرات التوجه نحو مجتمع المعلومات مثل مؤشرات البنية الأساسية (حواسب ، هواتف ، شبكة انترانيت ، شبكة الانترنيت) والمحتوى الرقمي.

القدرة على استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات المختلفة .

ث- دمج العوامل النفسية والاجتماعية في عملية تصميم وتنفيذ الخطط الإنمائية: ويأتي ذلك من منطلق التركيز على العنصر البشري على اعتباره محور عملية التنمية.

ج- تطوير أنشطة البحث العلمي والابتكار والتطوير :نعيش الآن في ثورة معلوماتية تكنولوجية معاصرة لذا فإن أنشطة البحث العلمي والتطوير والابتكار إحدى ضرورات التنمية الاقتصادية ووجودها يعتبر ضمانة لاستمراريتها واستدامتها . ويتطلب تحقيق معدلات مقبولة للتنمية الاقتصادية توفير مناخ داعم للبحث العلمي وبيئة حاضنة له وبناء قدرات بحثية ذات كفاءة ، فضلا عن التنسيق بين منظومة البحث العلمي داخل كل دولة وجهود الابتكار على المستوى الدولي.

وكما قلنا يقاس الوضع النسبي لكل دولة فيما يتعلق بأنشطة البحث والابتكار والتطوير بمؤشرات كمية مثل:

عدد الباحثين بالنسبة لعدد السكان.

الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي.

عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وغيرها.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكننا الاستنتاج أن تحقيق التنمية في القارة الأفريقية يعد تحديًا هامًا وملحًا للغاية. فالقارة الأفريقية تمتلك إمكانات هائلة وموارد طبيعية غنية، إلا أنها ما زالت تعاني من العديد من الصعوبات والتحديات التي تحول دون تحقيق النمو والازدهار المستدام.

لتحقيق التنمية في القارة الأفريقية، ينبغي أن يتم التركيز على عدة جوانب أساسية. أولاً، يجب تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية، بما في ذلك تطوير الطرق والموانئ والمطارات، وتوفير الكهرباء والمياه الصالحة للشرب. هذا سيساعد في تعزيز التجارة والاستثمارات وتحسين فرص العمل والحياة اليومية للسكان.

ثانيًا، ينبغي التركيز على تطوير القطاعات الاقتصادية المتنوعة والمستدامة. يجب تعزيز الزراعة وتحسين تقنيات الزراعة وتوفير الدعم للمزارعين الصغار. كما يجب تنمية الصناعات المحلية وتشجيع الابتكار والريادة الاقتصادية، وتطوير القطاعات السياحية والخدمية.

ثالثًا، يجب التركيز على تعزيز التعليم وتطوير المهارات العامة والتقنية للشباب. يعد التعليم الجيد والتدريب المهني فرصة للشباب للحصول على وظائف جيدة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعًا، يجب التركيز على مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة القوية والشفافة. يعد الفساد عائقًا رئيسيًا أمام التنمية في القارة الأفريقية، ولذلك ينبغي اتخاذ إجراءات قوية لمكافحته وتعزيز النزاهة والشفافية في الحكومات والمؤسسات.

أخيرًا، يجب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في تحقيق التنمية في القارة الأفريقية. ينبغي على الدول الأفريقية أن تعمل معًا وتشارك المعرفة والخبرات، وأن تستفيد من الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين والدوليين.

باختصار، تحقيق التنمية في القارة الأفريقية يتطلب جهودًا مستمرة ومتكاملة من قبل الحكومات والمجتمعات المحلية والشركاء الإقليميين والدوليين. إن تحقيق التنمية المستدامة سيسهم في تحسين مستوى الحياة وتوفير فرص أفضل للشعوب الأفريقية وتعزيز الاستقرار والازدهار في القارة بأكملها.

المراجع:

١. التنمية في أفريقيا"، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، متاح على الرابط التالي: goo.gl/odmnQ4
٢. صادق محمود عبد الصادق: "مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية"، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد ٢١، ٢٠١١م، ص٣٨٣.
٣. القارة الإفريقية. . . مستقبل العالم–الهيئة العامة للاستعلامات إعداد أميمة سعودي تاريخ الزيارة ١٩ يناير ٢٠٢٠
٤. إفريقيا... معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة إعداد دكتور نور الدين الداوودي، موقع قراءات أفريقية ١٩ يناير ٢٠٢٠
٥. أهمية الموارد البشرية في تنمية القارة الأفريقية، بحث بمجلة العلوم والدراسات الإنسانية جامعة بنغازي – كلية الآداب والعلوم بالمرج ، عدد ١٩ ، ليبيا.

٦. الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة في القارة الأفريقية ودورها في تحقيق السوق الأفريقية المشتركة، بحث منشور بمجلة جامعة ناصر الأممية ، على عبد العاطي الفرجاني، ليبيا ٢٠٠٧ ، العدد الأول .
٧. الاستثمار في الشباب الأفريقي، مقالة ، المنتدى الإسلامي ، السعودية العدد ٣١ لعام ٢٠١٧
٨. الموارد الطبيعية في إفريقيا: الفرص والامكانيات ومصالح دول الخليج ، عباس محمد شراقي ، مقال منشور بمركز الحليج للأبحاث
٩. تعبئة الموارد المحلية لتمويل التنمية في إفريقيا ، بحث منشور بجامعة إفريقيا العالمية – مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، آدم أحمد سليمان ، عدد ٤٩
١٠. أفريقيا الاستوائية : دراسة فى علاقة السكان بالتنمية الاقتصادية ، بحث منشور بمجلة الدراسات الأفريقية ، السعيد إبراهيم البدوي ، معهد البحوث والرداسات الأفريقية ، جامعة القاهرة.
١١. استثمار الموارد المالية العربية في أفريقيا ودول العالم الثالث / بجث بجلة مصر المعاصر ، عبد التواب سلمان
١٢. الفرص الاستثمارية وتوجهاتها في القارة الإفريقية ، الزهراء أوقاسم ، بحث بمجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد ٩ ، عدد ٥.

Abstract:

The African continent is rich in natural and human resources that can be effectively utilized to achieve sustainable economic development. Investing in education and training, infrastructure development, promoting digital economies, and debt management are some important strategies for achieving this goal.

Encouraging foreign direct investment, regional economic integration, and economic diversification can also contribute to sustainable economic growth. It is also essential to focus on the environment and sustainability to protect natural resources and ensure long-term stability. Achieving sustainable economic growth in Africa requires good governance, healthcare system development, and promoting innovation and research and development. Innovation and research and development can drive the economy forward and provide new opportunities for growth and expansion. The implementation of these strategies may result in improved employment rates, political stability, better public health, reduced poverty and social inequality, and improved demographic structure. Additionally, African countries can gain greater recognition and influence on the international stage by making progress in these areas. Ultimately, the success of achieving economic development in Africa depends on coordination and investment by governments and the private sector, as well as support from international institutions. Undoubtedly, there are significant challenges along the way, but the African continent has the potential to achieve sustainable economic growth by effectively and sustainably leveraging its natural and human wealth. It requires a focus on regional integration, promoting good governance, developing human capabilities, and managing debt and infrastructure appropriately. Success in these areas will enable Africa to achieve sustainable economic growth and improve the living standards of its population.

Keywords: Development, investment, infrastructure, good governance, political stability